

2017

المساءلة عن صحة المراهقين في سياق التحوّل

المساءلة عن الصحة وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء،
والأطفال، والمراهقين في خطة عام 2030

موجز التوصيات



INDEPENDENT
ACCOUNTABILITY
PANEL

EVERY WOMAN, EVERY CHILD, EVERY ADOLESCENT.

أطلق الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2015 "الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق (2016-2030)" لتوفير المزيد من الدعم لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتستند هذه الاستراتيجية إلى 15 عاماً من التقدم في إطار الأهداف الإجمالية للألفية وحركة "كل امرأة وكل طفل" (EWEC). ومن بين الأولويات الاستراتيجية للحركة المذكورة ضمان التنفيذ المتين لأهداف التنمية المستدامة.

وفي سبيل ذلك قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين فريق المساءلة المستقل المعني بحركة كل امرأة وكل طفل (فريق المساءلة المستقل) (IAP). ويقدم هذا الفريق تقييماً مستقلاً عن التقدم المحرز والتحديات القائمة للمساهمة في تعزيز استجابة المجتمع الصحي الدولي والبلدان.

ويتألف الفريق المذكور من خبراء بارزين من شتى الأقاليم والمجالات تتراوح اختصاصاتهم بين حقوق الإنسان مروراً بقيادة العمل الإنساني ووصولاً إلى مجال الإحصاء. ويتمتع هؤلاء الأعضاء بالتمكين اللازم لاجتذاب اهتمام المجتمع العالمي على امتداد النطاق الكامل لإطار المساءلة المحدث للاستراتيجية العالمية، بما يتيح لهم القيام بالرصد، والاستعراض، والعمل، والإصلاح، وعبر طيف المسائل التي تشكل موضوعات الاستراتيجية العالمية ألا وهي "البقاء والنماء والتحول".

ويتألف فريق المساءلة المستقل من التالية أسماؤهم: كارمن بارروسو (البرازيل) وكول شاندرا غوتام (نيبال) بصفة رئيسين مشاركين؛ وبريندا كيلين (إيرلندا)؛ وبالي ليهوولا (جنوب أفريقيا)؛ ووينفورد أوسيمبو ليشوما (كينيا)؛ وإليزابيث ميسون (المملكة المتحدة)؛ وفينود ك. بول (الهند)؛ وجورجي براكادزي (جورجيا)؛ وداكشينا ويكرماراثني (سري لانكا)؛ وإليسا إيلي يامين (الولايات المتحدة الأمريكية).

2017: المساءلة عن صحة المراهقين في سياق التحول: المساءلة عن الصحة وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء، والأطفال، والمراهقين في خطة عام 2030 : موجز التوصيات

WHO/FWC/NMC/IAP/17.1

© منظمة الصحة العالمية (بصفتها المنظمة المضيفة للفريق المستقل للمساءلة المعني بمبادرة كل امرأة، وكل طفل، وكل مراهق) 2017

بعض الحقوق محفوظة. هذا العمل متاح بمقتضى نسبة المصنف بمقتضى رخصة المشاع الإبداعي. غير تجاري- الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية

(//CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo)).

ومقتضى هذه الرخصة يمكنكم أن تنسخوا العمل وتعيدوا توزيعه وتعديله للأغراض غير التجارية، وذلك شريطة أن يتم اقتباس العمل على النحو الملائم ما هو مبين أدناه. ولا ينبغي في أي استخدام لهذا العمل الإبقاء بأن المنظمة (WHO) تعتمد أي منظمة أو منتج أو خدمات. ولا يُسمح باستخدام شعار المنظمة (WHO). وإذا قمت بتعديل العمل فيجب عندئذ أن تحصلوا على رخصة لعملكم بمقتضى نفس رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons licence أو رخصة تعادلها. وإذا قمتم بترجمة العمل فينبغي أن تدرجوا بيان إخلاء المسؤولية التالي مع الاقتباس المقترح: "هذه الترجمة ليست من إعداد منظمة الصحة العالمية (المنظمة WHO). والمنظمة (WHO) غير مسؤولة عن محتوى هذه الترجمة أو دقتها. ويجب أن يكون إصدار الأصل الإنكليزي هو الإصدار الملزم وذو الصجية.

ويجب أن تتم أية وساطة فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ في إطار هذه الرخصة وفقاً لقواعد الوساطة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

التنويه المقترح: الفريق المستقل للمساءلة المعني بمبادرة كل امرأة، وكل طفل، وكل مراهق. تقرير عام 2017: المساءلة التحويلية بشأن المراهقين: المساءلة عن الصحة وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء، والأطفال، والمراهقين في خطة عام 2030. موجز التوصيات. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ 2017. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

بيانات من كتالوج منظمة الصحة العالمية. بيانات كتالوج منظمة الصحة العالمية متاحة في الرابط <http://apps.who.int/iris>.

المبيعات والحقوق والترخيص. لشراء مطبوعات المنظمة (WHO) انظر الرابط <http://apps.who.int/bookorders>. ولتقديم طلبات الاستخدام التجاري والاستفسارات الخاصة بالحقوق والترخيص انظر الرابط <http://www.who.int/about/licensing>.

مواد الطرف الثالث. إذا كنتم ترغبون في إعادة استخدام مواد واردة في هذا العمل ومنسوبة إلى طرف ثالث، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور فإنكم تتحملون مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام هذه أم لا، وعن الحصول على الإذن من صاحب حقوق المؤلف. ويتحمل المستخدم وحده أية مخاطر لحدوث مطالبات نتيجة انتهاك أي عنصر يملكه طرف ثالث في العمل.

وقد اتخذت المنظمة (WHO) كل الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا المطبوع. ومع ذلك فإن المواد المنشورة تُوزع دون أي ضمان من أي نوع، سواء أكان بشكل صريح أم بشكل ضمني. والقارئ هو المسؤول عن تفسير واستعمال المواد. والمنظمة (WHO) ليست مسؤولة بأي حال عن الأضرار التي قد تترتب على استعمالها.

يتضمن هذا المطبوع الآراء الجماعية للفريق المستقل للمساءلة المعني بمبادرة كل امرأة، وكل طفل، وكل مراهق ولا يمثل بالضرورة قرارات منظمة الصحة العالمية أو سياساتها.

طُبِعَ في سويسرا

الصور: الصفحة 1، إدارة التنمية الدولية/ريتشي كوجلان؛ الصفحة 2، © يونيسف/UNI45437/بيروتزي؛ الصفحة 3، رخصة فليكر للمشاع الإبداعي/عشاء من أجل النساء؛ الجمهورية الدومينيكية؛ الصفحة 4، رخصة فليكر للمشاع الإبداعي/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، رايان براون؛ صفحة الغلاف الأخيرة، إدارة التنمية الدولية/جيسيكيا ليا.

التصميم والإخراج: Phoenix Design Aid A/S. شركة لا تزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومجازة في ميادين الجودة (ISO 9001)، والبيئة (ISO14001)، وطلب توقيع الشهادة (DS49001)، وهي مزود معتمد للمنتجات المرخصة لعلامة FSC™.

توصيات لتحويل المساءلة



وتمثلت المهمة التي أوكلها الأمين العام للأمم المتحدة إلى فريق المساءلة المستقل في تقديم لمحة عامة مستقلة عن التقدم المحرز عبر عدسات المساءلة، أي من هو المسؤول عن الوفاء بالوعود، ولمن، وكيف، وعلى هذا فإن تقرير الفريق لعام 2017 يستطلع الفرص المتاحة للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق (2016-2030). وينصب تركيز تقرير هذا العام على المراهقين بوصفهم محور العمل الواعد من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد تحقق قدر كبير من التقدم لصالح النساء والأطفال على مدى العقدين الماضيين، غير أن صحة وحقوق الملايين من المراهقين مهددة بالتآكل، بما يجلبه ذلك من عواقب وخيمة عليهم وعلى مستقبل العالم. ومن الواجب تفادي تبعات التراخي الآن من خلال سياسات واستثمارات ذكية لمنفعة المراهقين بل ومنفعة الجميع.

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عند تسلمه مهام منصبه أن "من مقتضيات ثقافة المساءلة القوية... وجود آليات تقييم فعالة ومستقلة". ونحن نوافق على ذلك.

ويعرض فريق المساءلة المستقل موجزاً للتوصيات الرئيسية الست الواردة في التقرير. وبتطبيق إطاره المتمثل في الرصد، والاستعراض، والعمل، والإصلاح فإن التوصيات تركز على السبل التي يمكن عبرها للحكومات، والمجالس النيابية، ومؤسسات حقوق الإنسان، وشركاء التعاون الإنمائي، والمانحين، من الوفاء بوعود الاستراتيجية العالمية وخطة عام 2030. إننا نضع مسائل حقوق الإنسان والمساواة بين الأجيال في موقع الصدارة، ونؤكد نهج الحكومة ككل والمجتمع ككل في التصدي لأوجه التمييز والتفاوت التي تكمن وراء العبء الصحي العالمي ذي التكلفة الباهظة والذي يمكن في الوقت ذاته تلافيه. وعلى وجه الخصوص فإننا ندعو كل الجهات صاحبة المصلحة إلى تسليط الأضواء على المراهقين، الذين يشكلون مجموعة سكانية متميزة تعدادها 1,2 مليار نسمة، وإشراكهم في كل عمليات اتخاذ القرارات والمساءلة. وفي المقام الأول فإننا نؤكد أنه من دون المساءلة التشاركية، والانخراط المدني المستقل، والشفافية والرقابة، فإن الالتزامات تفقد مغزاها ويحكم عليها بالفشل.



1- إرساء المساءلة لتحقيق الاستراتيجية العالمية وأهداف التنمية المستدامة

يدعو فريق المساءلة المستقل الشركاء العالميين للاستراتيجية العالمية والفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بحركة كل امرأة وكل طفل للاضطلاع بدور الريادة في تحويل المساءلة. ويمكن القيام بذلك بالانتقال إلى التركيز على المساءلة من أجل العمل، ولاسيما على المستويات الوطنية، مع الاستمرار في الوقت ذاته في تعزيز جهود الرصد.

وعلى الشركاء العالميين ضمان أن يحدد إطار الشركاء الجديد لحركة كل امرأة وكل طفل للفترة 2018-2020 أدواراً وخططاً صريحة لتعزيز وظائف المساءلة على المستويين العالمي والقطري. ويشكل اعتماد الإطار عام 2017 خطوة مهمة ومستحبة في هذا الاتجاه. وسيؤدي الارتقاء بهذا الإطار لتدعيم الأداء المتعلق بالمساءلة إلى احتضان كل اقتراحاتنا المدرجة أدناه، مع البناء على تطلعات الشركاء والجهود الجارية. وينبغي أيضاً النظر في إجراء استعراضات سنوية مشتركة للتقدم من أجل المساءلة المتبادلة في صفوف الشركاء العالميين.

وعلى المكتب التنفيذي للأمين العام، بدعم من الشركاء العالميين، أن يعيد النظر في الإجراءات بحيث تلي جميع الالتزامات، والشراكات، والبرامج المتعلقة بحركة كل امرأة وكل طفل، شروط الفرز، والموافقة، والإبلاغ - مع إدراج عنصري الرصد والمساءلة من البداية وحتى النهاية. وتوخياً للشفافية فإنه يتعين نشر جميع الالتزامات والتقارير كاملة على الموقع الإلكتروني العام للمبادرة.

وينبغي للشركاء العالميين، وهم وكالات الأمم المتحدة للشراكة الصحية السداسية، والصناديق العالمية، والجهات المانحة، ومجموعات شراكة صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، الاستثمار في القدرات الوطنية لتقوية عمليات المساءلة، بما يشمل على حد سواء الآليات التشاركية بقيادة الحكومات ومبادرات المساءلة الاجتماعية التي تضم الشباب.

ويتعين دمج أمانات الشركاء العالميين، بما يجمع بين المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة، وأمانات شراكة صحة الأم والوليد والطفل، والشراكة السداسية الصحية للأمم المتحدة (وربما فريق المساءلة المستقل)، والعمل بتعاون وثيق مع الصناديق العالمية. كما أن التنسيق على امتداد الصناديق العالمية ينبغي أن يضمن بصورة منتظمة أوجه التأزر بين الحوافز الاستثمارية واتساق النهج، بما في ذلك في مجال صحة المراهقين. ومقدور عملية الدمج هذه أن تبسّط بشكل كبير بنيان الاستراتيجية العالمية الخاصة بحركة كل امرأة وكل طفل، وأن تعزز التعاون والكفاءات، وأن تنهض بالتنفيذ على المستويات القطرية، وأن تقوي المساءلة. وينبغي أن يكون هناك فحسب تقريران مركزيان مكرسان للاستراتيجية العالمية، الأول بشأن رصد البيانات وتقوده شراكة صحة الأم والوليد والطفل، والثاني عن المساءلة ويتولى أمره فريق المساءلة المستقل.



2- تسليط الأضواء على المراهقين وتقييم المسائل المهمة

على كل الدول الأعضاء، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة أن تضمن التبليغ واستخدام البيانات المصنفة عن المراهقين على امتداد العمليات العالمية، والإقليمية، والوطنية للرصد والمساءلة. وينبغي الاستفادة من البيانات الكمية والنوعية المتاحة من مختلف المصادر وتصنيفها بشكل كامل، وأن تستنير عمليات التبليغ بالمساءلة المستقلة. ويتعين النظر في استحداث مؤشر متعدد القطاعات عن صحة المراهقين وعافيتهم.



3- اعتماد نهج مساءلة الحكومة ككل إزاء المراهقين

على كل الوزارات المعنية بصحة المراهقين وعافيتهم، ولاسيما ما يتعلق منها بالوقاية، أن تكفل الإرساء الفعال لخطط متعددة القطاعات ونظم للرصد، والاستعراض، والإصلاح، بما في ذلك في سياقات العمل الإنساني. وينبغي أن تساهم كل الجهات صاحبة المصلحة، وأن تولي انتباهاً خاصاً إلى مُحدّات صحة المراهقين (مثل الفقر، والتمييز، والعنف، وتسويق التبغ والأغذية غير الصحية، ضمن جملة أمور).

تسخير المكاسب الديمغرافية: توجيهاً للإدارة الفعالة للتحوّلات الديمغرافية فإن فريق المساءلة المستقل يحث الحكومات على استحداث وتبني خطط واستثمارات متعددة القطاعات بشأن صحة المراهقين، والمساواة والحقوق الجنسانية، بدعم شركاء التعاون الإنمائي.

جعل المدارس تعمل من أجل عافية المراهقين: على وزارات الصحة والتعليم، بالتعاون مع وزارات المالية، أن تنشئ آليات مشتركة للتخطيط، والرصد، والمساءلة لضمان أن تتسم المدارس بالجودة، وأن تكون ميسورة المنال، ومنصفة، وزهيدة التكلفة، ومأمونة، وذات مرافق إصاح مناسبة لكل الفتيات والأولاد. وتتسم البرامج الصحية المدرسية بأهمية استراتيجية في تمكين المراهقين عبر تزويدهم، بالتعليم الوقائي، والمعارف، ومهارات التفكير النقدي من أجل الرعاية الذاتية واتخاذ القرارات المستنيرة بشأن مسائل مثل التدخين، والنظم الغذائية الرديئة، والتمارين البدنية، وضمان عمليات التطعيم (بما في ذلك التطعيم المضاد لفيروس الورم الحليمي البشري (HPV)، والوقاية والكشف المبكر عن حالات الصحة النفسية، والعنف، والصحة الجنسية والإنجابية، والنظافة الشخصية والإصاح.

ضمان مؤسسات رقابة فعالة: من الواجب تعزيز الاستقلال الذاتي، والسلطات، والقدرات، والوعي بالحقوق الإنسانية الوطنية في صفوف المؤسسات القضائية، والبرلمانية، ومؤسسات المراجعة المستقلة لحماية حقوق الإنسان والصحة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمراهقين.

ينبغي إلغاء كل القوانين والسياسات التي تشكل عوائق أمام صحة المراهقين وتنتهك حقوقهم.

4- جعل التغطية الصحية الشاملة تعمل لخدمة المراهقين

على وزارات الصحة والمالية أن تكفل تمتع كل المراهقين بالقدرة على الوصول الحر في نقاط تقديم الخدمات إلى حزمة من السلع والخدمات الأساسية، تقتزن بتوفير آليات محددة للرصد، والمساءلة، والرقابة لحماية حقهم بالصحة. وينبغي النظر في مجموعة من الخدمات الصحية بما يتماشى مع ما هو محدد في الاستراتيجية العالمية، بما في ذلك الصحة النفسية، واتقاء فقر الدم، والتطعيم المضاد لفيروس الورم الحليمي البشري، والتثقيف الجنسي الشامل، وتقديم المشورة والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وللناجين من العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي. وتدعو الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص إلى المجموعات المهمشة وإلى إشراك المراهقين بشكل كامل، وكذلك إلى إزالة الحواجز القانونية وغيرها مثل الرسوم التي تقع على عاتق المستخدمين.

”بات الانتحار من بين الأسباب الرئيسية التي تحصد أرواح المراهقين غير أنه قلما يُنظر إلى جذوره النابعة من النظام الجنساني أو غيره من النظم الاجتماعية للسلطة على أنها من الشواغل التي تهم الرعاية الصحية الشاملة.“ – تقرير عام 2016 لفريق التأمل المعني بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

5- تدعيم المساءلة بشأن الاستثمارات، بما في ذلك صحة المراهقين وعافيتهم

على وزارات الصحة والتعليم، والجهات الفاعلة الأساسية الأخرى المسؤولة عن تقديم الخدمات للمراهقين أن تزيد من الموارد المخصصة لصحة المراهقين وأن تعتمد ميزانية مراعية لاحتياجاتهم. عند تقديم التقارير إلى وزارات المالية والمجالس النيابية فإن على الوزارات القطاعية أن تبرر الاستثمارات مع اهتمام صريح بصحة المراهقين وتنميتهم. وينبغي إشراك جميع المجموعات المعنية، بما في ذلك الشباب، في عملية تحديد أولويات الميزانيات ورصدها.

يمكن للطلول ذات الأثر المرتفع والتكلفة الفعالة الرامية إلى النهوض بصحة المراهقين أن تحقق منافع هائلة وتوفر المليارات، وأن تجني مكاسب ديمغرافية.

ينبغي تعزيز مساءلة شركاء التعاون الإنمائي، بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من خلال تحديث معايير فعالية المعونة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق ببرامج المانحين الثنائيين وشركات أصحاب المصلحة المتعددين، وهو ما يشمل تمويلها للمنظمات المتعددة الأطراف. وعلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن تنظر، بالتعاون مع الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، في خيارات مثل ما يلي: اعتماد مؤثر للسياسات المتعلقة بالمراهقين لتتبع المساعدة الإنمائية الرسمية؛ ودعم الأقران المانحين في مجال تعلم ووضع مبادئ توجيهية بشأن صحة المراهقين؛ والاستثمار في عمليات مساءلة البلدان والمساءلة الاجتماعية. ولا بدّ من مواصلة التحسينات من أجل تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك كيفية تمويلها.

6- إطلاق قوة الشباب، والابتعاد عن التدابير الجوفاء

على الحكومات، والجهات المانحة، ومنظومة الأمم المتحدة، والصناديق العالمية، والمجتمع المدني أن ترسي وتعزز آليات للمشاركة المفيدة للشباب في إخضاع أصحاب المصلحة في الاستراتيجية العالمية للمساءلة على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على انخراطهم الفعال بصورة منتظمة، بما في ذلك عبر العمليات الحكومية الدولية.

ينبغي تمكين الجيل الإلكتروني للاستفادة من القدرات الكاملة للعصر الرقمي من أجل المشاركة المدنية والمساءلة عن صحتهم وحقوقهم. ويتعين أن تتدخل الحكومات، والنظام التعليمي، والشركات التكنولوجية، والمجالس النيابية، وآليات الرقابة الأخرى لوقف الإساءات على شبكة الإنترنت وحماية حقوق الأطفال في الخصوصية. ويتعين أن تشكل الدراية الرقمية والسلامة على شبكة الإنترنت جزءاً من المنهاج الدراسي، وإشراك الآباء، والمعلمين، والمهنيين الآخرين العاملين مع المراهقين لاحتضان العالم الإلكتروني الذي نعيش فيه.

تدعو الحاجة إلى التحول في كيفية وضع البرامج مع المراهقين ومن أجلهم وفي طريقة ممارستنا للمساءلة، بما يقر بحقوق هؤلاء المراهقين وأدوارهم كوكلاء للتغيير وكخبراء في الإعداد الفعال للسياسات.



إن فريق المساءلة المستقل هو التالية الوحيدة في النظام البيئي لحركة كل امرأة وكل طفل الذي يوفر استعراضاً مستقلاً عن كيفية بذل الجهود المتعلقة بتحقيق الاستراتيجية العالمية.